

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للجزائر في أيار 2017، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2022، وافقت الجزائر بتنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من توصيات الدورة الثانية: (4)، (3).

## الجزائر

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 8 أيار 2017 (الدورة الثالثة)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: أيلول 2017
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين ثاني 2019
- المشاورات الوطنية: تشرين ثاني 2020
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز 2021-أيلول 2021
- الاستعراض المقبل: أيار 2022

## مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في الجزائر (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
تم التصديق عليها مع إعلانات	تم التصديق عليها مع إعلانات
تم التصديق عليها مع تحفظات	تم التصديق عليها مع تحفظات
تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات	تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات
تم التوقيع عليها بدون تصديق	تم التوقيع عليها بدون تصديق
لم يتم اتخاذ إجراء	لم يتم اتخاذ إجراء
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية حقوق الطفل
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والتعليم في الجنوب، بهدف تحقيق الوصول للجميع.

مواصلة العمل على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للمناطق النائية.

اتخاذ تدابير إيجابية إضافية لضمان تمتع جميع المواطنين بالرعاية الصحية الأساسية، وتزويد المؤسسات الطبية العامة بالأدوية والمعدات الطبية الكافية.



معالجة أوجه عدم المساواة الجغرافية والتفاوت في الحصول على التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع نظام المواصلات المدرسي.

مواصلة الجهود لتوفير فرص التعليم المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة احتياجاتهم في التعليم أوفي الصحة.

تعزيز الجهود للحد من معدلات التسرب من المدارس في المستويات الإعدادية والثانوية، وتعزيز تعليم الفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية.

مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم تحت إطار عملية التعليم كثقافة حقوق الإنسان.



مواصلة تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في المجتمع وفي عملية اتخاذ القرار.

مواصلة تعزيز الجهود المتواصلة لمكافحة العنف ضد المرأة والجهود الرامية إلى دعم النساء ضحايا العنف المنزلي وتقديم الجناة إلى العدالة.

دراسة القوانين بشكل منهجي بهدف موازمتها مع سيداو CEDAW.



مواصلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى خلق فرص عمل جديدة.

وضع برامج تدريبية للشباب من أجل تحسين فرص حصولهم على العمل.

توفير المزيد من الموارد للاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى مكافحة البطالة، ولا سيما بين الشباب، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والفئات الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على التعليم والرعاية الصحية.



زيادة تعزيز القوانين والسياسات التي تهدف إلى حماية حرية الدين والمعتقد، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع/التظاهر.

زيادة تعزيز إنفاذ القانون والنظام القضائي في التصدي للعنف وعدم الإفلات من العقاب، وبالإضافة إلى الاعتداء الجنسي على المرأة والفتيات.

النظر في اتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الموازنة المحلية والتشريعية مع الاتفاقية، وتعزيز السياسات العامة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوقهم على قدم المساواة.

تخصيص مزيد من الموارد لدعم عملية الإصلاح المستمرة لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

تعزيز الديمقراطية في البلاد وسيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان.

حظر ومنع كل أنواع العقاب البدني للأطفال في المنزل، ومؤسسات الرعاية، ومراكز السجون، وأي أماكن أخرى، وفقا للقانون وحسب ما جاء في المادة 19 من الاتفاقية لحقوق الطفل.